

وامسك نصف الفاضل حار والوارث ان يعنى دين الميت وان يكون له
لغيره ان الورثة وكان له ان يرضى في مال الميت عزب تركه في بيت
ويحل ثبات ولم يرضى الى احد وترك دراهم **قال** ابو القاسم
يرضى الامر الحاكم فكنته بالحق كقضا وسطا ولو كان على
لا يرضى الرجل ما لم يرضاه غيره وكذا الرجل لا يرضى غيره
ما لم يرضه غيره فاقض حوائج يوفى في بعض الفرض
او ما من في الطوق باع زفاهه متاعه جاز ليس يجوز لغيره ان يرضى
بالمبيع وان جاوره بعد ذلك ان جاز البيع اخذ منه وان كان
المتاع فاما فان شاخذه وان شاخذه الفرض وان باعه لو كان له
ان يرضه فتمت ولو ان رجلا من اهل المسك صرف في مال الميت
من البيع والميراث لم يكن له وارث ولا وصي الا ان هذا الرجل لم يرض
لورثه الامر القاضى فان القاضى يرضه وصيا فاحذ هذا الرجل المالك
وليرضى الامر القاضى وانفده على من ارى يرضاه لوي انه كان يجوز
صرف هذا الرجل عن نصير **قال** سالت بشون الوليد
عن رجل مات في بعض الارزاق ثمانية فقال مات الى عطية عليه
دين وترك صنوق امول وليرضى الى احد وهو لا يقدر على اقامة الدين
لان اليهود كانوا من اهل القربة ولا يرضونهم القاضى بالمداله هل يكون
للقاضى ان يقول له ان كنت صادقا فبيع المال حتى يعفى الدين **قال**
ان فعل القاضى ذلك فهو حسن وعن ابو بصير **قال** مات ورث
غرماء وورثه ان فلان مات وليرضى ولم يرض الى احد **قال** ابو القاسم
يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم ان كنت صادقا فبيع ثقتك
هدا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت ان يكون في رجل ومصير
الرجل وصيا ان كانوا صادقين امرارة او صبى بنتك مالها واوص
الى رجل فانفذ القاضى بعض وصيتها ولو المعوض به الورثة هل
يكون للوصى ان يترك ذلك في احدى الورثة انهم يجوزون الثلث جاز
له ان يترك ذلك في احدى الورثة قالوا ان علم الوصي من دمانه الورثة
انهم يجوزون الثلث فان له ان يترك في ايدى الورثة وان علم خلاف
ذلك لا يرضى ان يترك في ايدى الوصي وان علم خلاف ذلك لا يرضى ان
يترك في ايدى الوصي ان كان يرضى على استخراج المال منهم **رجل**
استقر لولده الصغير وشا ادى الفرض من ماله لعنه ليرضى به عليه
ذكر في المواد انه لم يرضه عند الفرض انه ادى الفرض انه ادى
ادى الفرض ليرضى به فانه لا يرضى وقرى بين الوالد والوصى ادى
الفرض من مال لعنه لا يحتاج الى الاضهاد والاب يحتاج لان الغالب

من حال الوالد انهم يعضدون النكحة والزوج فيحتاج الى الاضهاد وكذا الا
اذا فنى دين مبرما مرة انه لم يرضه لا يرضى وكذا الا اذا كانت
وصية لولدها الصغير في ميراثه الا ان لم يرضه عند اداء الفرض لا يرضى
او يرضى الى رجلين **قال** ابو حنيفة ووجد رضى الله عنهما لا يرضى
احد الوصيين بالصرق ولا يرضى في احد الا باذنه صاحبه الا يرضى
اشا فان احدهما يفرده بها منها حتى الميت وتكفنه وفضاه من الميت
اذا كانت التركة من حديث الدين وتنفذ وصيته المستحق الميراث اذا كانت
الوصية بالعين واعيان النسيه ورد الوديع والمصروف ولا يرضى
احدهما بقبض وديسه الميت ولا يقضى الدين لان ذلك باب الامانة
وتفرد احد الوصيين بالامانة في التصوم في حقوق الميت على الناس وعند
هم وينفرد بقبول المصروف للوصي ويقتضيه ما كان الوالد يرضى به باجازه التيم
لعل يتقبل وينفرد ايضا بدفع ما احتج عليه الوصي والثلث ولا يدخل
في الغواك وخيرها ولو اوصى الميت بان يصدق عند تكليفه او كذا امره
ولم يرضى الغواك يرضى به احد الوصيين عند الحنيفة ويحذ عن
ابي يوسف يفرده وامين الغواك وينفرد بذلك احدهما عند الكل على
هذا المطلق اذا اوصى لثلاثين ولم يرض المسائل عند هذا
لا يفرده احدهما بالشفقة وعند ابي يوسف يفرده وان عين المسائل يفر
بذلك احدهما عند الكل ولو وكل رجلين بان يرضا هذا الدين ولم
الموت له يفرده احدهما عند الكل في ثلثة سلا ثلاث مسائل احدهما
هذه والثانية **رجلان** اذ عبا صغيرا كل واحد منهما امة ابنة من امة
من تركه بينهما فانه يرضى عنهما فان كان لهذا الولد مال وورث
من امة له من امة او وهب له امة لا يفرده بالقرن في مال امة ولا يرض
عند ابي حنيفة ويحذ لا يفرده احدهما بالصرق وعند ابي يوسف يفرده
وهذا اذا تفرق الزوجان في كلام واحد بان اوصى الى احدهما اولاد اوصى
او يرضى الى الاخر **قال** الحسن الملقب اخذوا المشايخ **قال**
يعتبر فيهما يفرده كل واحد منهما بالصرق وسوي هذا القابل من هذا
وعين الرجل اذا وكل الرجل **رجلان** يرضى عنهما في كل امر
ينبغي ذلك الميت فان وكل واحد من الرجلين يفرده بالبيع ولو وكلهما جميعا
لا يفرده واحدهما بالبيع وقال بعضهم لا يفرده واحد الوصيين بالبيع
في قول ابي حنيفة ويحذ على كل واحد حال وبه اخذت ابي الهيثم
حسى **رجل** حصل رجل في نسي لعنه عوال تصرف في الدين وحصل اخر
وصيا من نوع اخر بان قال جعلت وصياي فضا على من الدين وقال
الاخر جعلت في الفيا مرامسالي وحصل احدهما وصيا لهذا الولد في نسيه